

الاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات  
في الاتحاد الدولي للاتصالات

## الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016

---

القرار 45 – التنسيق الفعال لأعمال التقييس فيما بين  
لجان الدراسات في قطاع تقييس الاتصالات ودور  
الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات لـ الاتحاد الدولي  
للاتصالات



## تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعرية، وإصدار التوصيات ب شأنها بغرض تقدير الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقدير الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقدير الاتصالات وأن تصدر توصيات بشأنها.

وتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقدير الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقدير الاتصالات، تعد المعايير الازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهربائية الدولية (IEC).

## القرار 45 (المراجع في الحمامات، 2016)

### التنسيق الفعال لأعمال التقييس فيما بين لجان الدراسات في قطاع تقييس الاتصالات ودور الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

(فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

إذ تلاحظ

أ) أن قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) في الاتحاد الدولي للاتصالات هو هيئة التقييس العالمية البارزة وتألف من إدارات وموردي المعدات وهيئات التشغيل والتنظيم؛

ب) أن المادة 17 من دستور الاتحاد تنص على أن يقوم قطاع تقييس الاتصالات بالوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية<sup>1</sup>، وذلك من خلال إجراء دراسات حول المسائل التقنية والتشغيلية والتعرifية، واعتماد توصيات بهذا الشأن، بغية تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي؛

ج) أن المادة 13 من اتفاقية الاتحاد تنص على أنه يتعين على الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، في جملة أمور، أن توافق على برنامج العمل لقطاع تقييس الاتصالات في كل فترة دراسة وأن تحدد الأولوية ودرجة الاستعجال والأثار المالية التقديرية والإطار الزمني لاستكمال الدراسات،

وإذ تضع في اعتبارها

أ) القرار 122 (المراجع في غوادارخار، 2010) المؤقر المتذوبين المفوضين الذي يقرر أن تدرس الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، على النحو المناسب، المسائل الاستراتيجية في مجال التقييس، ويشجع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات ورؤساء لجان الدراسات ونواب رؤسائهما على التركيز، في جملة أمور، على تحديد قضايا التقييس الاستراتيجية وتحليلها ضمن أعمالهم التحضيرية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات من أجل تيسير أعمال الجمعية؛

ب) أن تعزيز مصالح البلدان النامية يتحقق بكفالة اتباع نهج منسق تجاه التقييس عندما يتعلق الأمر بمسائل التقييس الاستراتيجية؛

ج) أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات قد وافقت على هيكل جديد للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وعلى تحسين أساليب عمل القطاع بما يساعد القطاع على مواجهة تحديات التقييس في فترة الدراسة 2013-2016،

وإذ تدرك

أ) أن التنسيق الفعال بين لجان الدراسات أمر حاسم في قدرة قطاع التقييس على مواجهة تحديات التقييس الناشئة وتلبية احتياجات أعضائه؛

ب) أن لجان دراسات قطاع التقييس مسؤولة عن صياغة توصيات عن المسائل التقنية والتشغيلية والتعرifية استناداً إلى مساهمات مقدمة من الأعضاء؛

<sup>1</sup> تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ج) أن التنسيق الفعال لأنشطة التقىيس سيساعد على الوفاء بأهداف القرارات 122 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) و 123 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبيين المفوضين؛

د) أن التنسيق التشغيلي يمكن أن يتحقق بواسطة أنشطة التنسيق المشتركة (JCA) واجتماعات أفرقة المقررين المشتركة وبيانات الاتصال بين لجان الدراسات واجتماعات رؤساء لجان الدراسات التي ينظمها مديري مكتب تقىيس الاتصالات؛

هـ) أن اتباع نهج تنازلي من أعلى إلى أسفل في تنسيق العمل بين لجان الدراسات، بما في ذلك تعين الصلات بين بنود العمل المتصلة، يسهل التنسيق الفعال؛

و) أن الفريق الاستشاري لتقىيس الاتصالات (TSAG) يستطيع أن يؤدي دوراً هاماً في كفالة التنسيق بين لجان الدراسات في مسائل التقىيس، بما في ذلك قياس التقدم الحزز في أعمال التقىيس مقارنة بمراحل العمل المتفق عليها؛

ز) أن من الملائم أن تقوم الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات، بوصفها الهيئة العليا في قطاع تقىيس الاتصالات، بتعيين مسائل التقىيس الاستراتيجية لكل فترة دراسة،

وإذ لا يغيب عن بالها

أن تنسيق أنشطة التقىيس يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى قضايا التقىيس عالية الأولوية، بما فيها على سبيل المثال:

أ) تطور شبكات الجيل التالي (NGN) وشبكات المستقبل (FN)؛

ب) الأمن ( بما في ذلك الأمان السيبراني)؛

ج) أنظمة اتصالات الإغاثة في حالات الكوارث، بما في ذلك صمود الشبكات وقدرتها على التعافي؛

د) الشبكة الذكية والشبكات المنزلية؛

هـ) أنظمة النقل الذكية (ITS)؛

و) إنترنت الأشياء (IoT)/الاتصالات من آلة إلى آلة (M2M)؛

ز) الحوسبة السحابية؛

ح) المسائل المتعلقة بالإنترنت؛

ط) اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي (C&I)،

وإذ تؤكد

أن التنسيق ينبغي أن يؤدي إلى تحسين فعالية أنشطة قطاع تقىيس الاتصالات وألا يحد من سلطة كل لجنة من لجان الدراسات في صياغة توصيات على أساس مساهمات من الأعضاء،

تقرر

أن يكفل تنسيق أنشطة قطاع تقىيس الاتصالات في صدد قضايا التقىيس عالية الأولوية والأعمال المتعلقة بأكثر من لجنة دراسات ما يلي:

‘1’ تعين الأهداف والأولويات عالية المستوى لدراسات قطاع تقىيس الاتصالات من منظور عالمي؛

‘2’ التعاون بين لجان الدراسات، بما في ذلك تجنب ازدواج العمل وتعين الروابط بين بنود العمل المتصلة؛

‘3’

التنسيق المخطط للأطر الزمنية والنتائج والأهداف ومراحل التنفيذ لأنشطة التقيس؛

‘4’

مراقبة مصالح البلدان النامية وتشجيع وتسهيل إشراكها في هذه الأنشطة؛

‘5’

التعاون والتنسيق مع قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات ومع هيئات التقيس الخارجية الأخرى،

**تكلف الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات**

‘1’

أن يؤدي دوراً فعالاً في كفالة التنسيق بين لجان الدراسات وخصوصاً في مسائل التقيس عالية الأولوية التي تجري دراستها في أكثر من لجنة دراسات، بما في ذلك:

‘1’

أن يرصد أعمال أي أنشطة تنسيق مشتركة، وأن يوصي أيضاً بإنشاء هذه الأنشطة، عند الاقتضاء، وأن يدعو أفرقة التنسيق إلى عقد الاجتماعات الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة لها؛

‘2’

أن يحدد المتطلبات والتغييرات المناسبة التي يتبعن القيام بها عند نشوء قضايا متداخلة تشمل على سبيل الذكر لا الحصر إسناد ولاية إلى إحدى لجان الدراسات لقيادة أعمال التنسيق؛

‘3’

أن يقدم المشورة بشأن أي تحسينات أخرى على أساليب عمل أنشطة التنسيق المشتركة؛

‘2’

أن يأخذ بعين الاعتبار أي مشورة تقدم إليه من أفرقة أخرى تقام لتحقيق التنسيق الفعال لموضوع التقيس عالية الأولوية والمشتركة، وأن يقوم بتنفيذها عند الاقتضاء.